

توجيه عن الإخطارات المنصوص عليها بالمادة 3 من قرار وزير المالية رقم 16 لسنة 2019 بشأن التقارير لكل دولة على حدة وعن التقارير المنصوص عليها بالمادة 4 من ذلك القرار المطلوب تقديمها عن السنة المالية التي بدأت في أو بعد 2018/01/01

السادة المكلفون والمحاسبون القانونيون

تحية طيبة وبعد،،

بالإشارة إلى اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، والاتفاقية المتعددة الأطراف للسلطات المختصة بشأن تبادل التقارير لكل دولة على حدة، وقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم 24 لسنة 2018، وقرار وزير المالية رقم 16 لسنة 2019 بشأن التقارير لكل دولة على حدة؛ وفيما يتعلق بالإخطارات المنصوص عليها بالمادة 3 من قرار وزير المالية المشار إليه وبالتقارير المنصوص عليها بالمادة 4 من ذلك القرار المطلوب تقديمها عن السنة المالية التي بدأت في أو بعد 2018/01/01؛ يرجى العلم بما يلي:

1) مجموعات المشاريع المتعددة الجنسيات المطالبة بتقديم الإخطارات والتقارير لكل دولة على حدة هي تلك التي يكون الكيان الرئيسي الأصيل فيها مقيماً في قطر. ولا يستثنى من تلك المجموعات سوى تلك التي يكون لديها، فيما يتعلق بأي سنة مالية للمجموعة، مجموع إيرادات مجمعة يقل عن 3,000,000,000 ريال قطري في السنة المالية التي تسبق مباشرة السنة المالية المبلغ عنها، وفقاً لبياناتها المالية المجمعة عن تلك السنة المالية السابقة. ولا يوجد، فما عدا ذلك الإعفاء، أي إعفاء آخر من تقديم التقرير. هذا ولن يطلب من الكيانات المدرجة المقيمة لأغراض ضريبية في قطر التابعة لمجموعات المشاريع المتعددة الجنسيات التي يكون كيانها الرئيسي الأصيل مقيماً خارج قطر أن تقدم التقارير لكل دولة على حدة إلى الهيئة العامة للضرائب،

عن السنة المالية المبلغ عنها التي بدأت في أو بعد 2018/01/01. كما لن يطلب منها أن تقدم إخطاراً بهوية الكيان المبلغ وبمكان إقامته.

وبذلك، يحمل الالتزام بتقديم الإخطار والتقرير فحسب على كل كيان يفى بما يلي:

- أن يكون مقيماً في قطر؛

- وأن يكون كياناً رئيسياً أصيلاً لمجموعة مشاريع متعددة الجنسيات؛

- وأن تساوي الإيرادات السنوية المجمعة لتلك المجموعة 3,000,000,000 ريال قطري في السنة المالية التي تسبق مباشرة السنة المالية المبلغ عنها، وفقاً لبياناتها المالية المجمعة عن تلك السنة المالية السابقة.

(2) يجب على الكيان الرئيسي الأصيل لمجموعة المشاريع المتعددة الجنسيات الذي يكون مقيماً في قطر أن يخطر الهيئة العامة للضرائب، في موعد أقصاه آخر يوم من السنة المالية المبلغ عنها للمجموعة، بأنه هو الكيان الرئيسي الأصيل.

ومدد موعد تقديم الإخطار، بقرار من رئيس الهيئة العامة للضرائب، فيما يتعلق بالسنة المالية التي بدأت في أو بعد 2018/01/01، إلى 2019/12/31. وسيتزامن ذلك مع الموعد الأقصى لتقديم الإخطار المتعلق بالسنة المالية التي بدأت في 2019/01/01.

ويقدم الإخطار إلى الهيئة العامة للضرائب، وفقاً للنموذج المرفق بقرار سيصدر قريباً عن رئيس الهيئة العامة للضرائب، وسيُنشر على موقعها الرسمي بالإنترنت.

(3) يجب على الكيان الرئيسي الأصيل لمجموعة المشاريع المتعددة الجنسيات الذي يكون مقيماً في قطر أن يستخدم في تقديم التقرير لكل دولة على حدة النموذج القياسي الوارد في الملحق III من الفصل V "وثائق التسعير التحويلي - التقرير عن كل بلاد عن حدة" من إصدار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لسنة 2015 "وثائق التسعير التحويلي والتقارير عن كل بلاد على حدة، الإجراء 13 - 2015 التقرير النهائي"، من مشروع مجموعة الـ 20 ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمعالجة تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح، والمتوفر على الرابط التالي:

<https://www.oecd.org/tax/beps/transfer-pricing-documentation-and-country-by-country-reporting-action-13-2015-final-report-9789264241480-en.htm>

ويجب على ذلك الكيان أن يتبع في ذلك التعليمات المصاحبة لذلك النموذج.

ولا تتضمن التقارير أي معلومات إضافية غير واردة في الملحق III.

وتقدم التقارير باستخدام مخطط XML للتقارير لكل دولة على حدة لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، ووفقاً لدليل المستخدم المتعلق بذلك المخطط، والمتاح على الرابط التالي:

<https://www.oecd.org/ctp/country-by-country-reporting-xml-schema-user-guide-for-tax-administrations.htm>

ويجب أن يقدم التقرير لكل دولة على حدة في موعد أقصاه 12 شهراً بعد اليوم الأخير من السنة المالية المبلغ عنها لمجموعة المشاريع المتعددة الجنسيات. وفيما يتعلق بالسنة المالية التي بدأت في 2018/01/01، فإن الموعد الأقصى لتقديم التقرير لكل دولة على حدة هو 2019/12/31.

وستعلن الهيئة العامة للضرائب قريباً عن الرابط الإلكتروني للموقع الإلكتروني الذي خصصته لجمع التقارير عن كل بلاد على حدة.

4) يجب على الكيان الرئيسي الأصيل لمجموعة المشاريع المتعددة الجنسيات الذي يكون مقيماً في قطر أن يضمن في التقرير لكل دولة على حدة جميع البلدان التي تكون فيها للمجموعة كيانات مقيمة لأغراض الضريبة، بغض النظر عن حجم العمليات التجارية في تلك البلدان.

5) يتطلب التقرير لكل دولة على حدة من مجموعة المشاريع المتعددة الجنسيات معلومات شاملة فيما يتعلق بالتوزيع العالمي للدخل، وبالضرائب المدفوعة، وبعض المؤشرات عن موقع النشاط الاقتصادي بين البلدان التي تعمل فيها تلك المجموعة. ويتطلب التقرير أيضاً قائمة بجميع الكيانات المدرجة المبلغ عن معلوماتها المالية، بما في ذلك البلدان التي تأسست فيها، إذا اختلفت عن البلدان التي تقيم فيها، فضلاً عن طبيعة الأنشطة التجارية الرئيسية التي تقوم بها تلك الكيانات.

6) ستكون التقارير لكل دولة على حدة مفيدة لأغراض تقييم المخاطر العالية المستوى للتسعير التحويلي. كما يمكن استخدامها في تقييم المخاطر الأخرى المرتبطة بتآكل الأوعية الضريبية وتحويل الأرباح، وعند الاقتضاء للتحليل الاقتصادي والإحصائي.

ومع ذلك، لن تستخدم المعلومات الواردة في التقارير لكل دولة على حدة كبديل عن تحليل مفصل للتسعير التحويلي للمعاملات الفردية والأسعار المبني على تحليل وظيفي كامل وتحليل مقارني كامل. ولن تشكل المعلومات الواردة في التقارير لكل دولة على حدة بمفردها دليلاً قاطعاً على أن أسعار التحويل مناسبة أو غير مناسبة.



ولن تستخدم التقارير لكل دولة على حدة لاقتراح تعديلات على التسعير التحويلي بناءً على توزيع تقديري عالمي للدخل.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.